

الإيرادات الضريبية محرك للتنمية المستدامة

دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا

سمر شكرى محمود شاهين^(١) - طارق عبد العال حماد^(٢) - أماني السيد البري^(٣)
(١) مصلحة الضرائب المصرية (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

تعتبر الإيرادات الضريبية ضرورية للتنمية المستدامة لأنها توفر للحكومات الإيرادات المستقلة للإستثمار في التنمية، والحد من الفقر وتقديم الخدمات العامة ٠٠٠ الخ ، وكذلك زيادة قدرة الدولة علي الإستجابة لإحتياجات مواطنيها. أكدت العديد من الدراسات الحديثة أن مساهمة الإيرادات الضريبية لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية؛ وعلي رأسها فرنسا؛ قد تخطت أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، في حين يصل هذا المعدل إلي النصف في البلدان النامية ومنها مصر التي يجب أن تعمل علي زيادة الدخل الضريبي ومواجهة التحديات التي تعوق القيام بذلك.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية دور الإيرادات الضريبية في تحقيق "دولة الرفاه" ، والتي تعني ببناء اقتصاديات سوق ذات بعد اجتماعي ونظم متكاملة للرعاية المجتمعية ، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي والاختبارات الإحصائية المناسبة؛ لاختبار صحة الفرضيات وللإجابة على تساؤلات الدراسة منها: معامل الارتباط الخطي البسيط *Correlation Coefficient analysis* باستخدام معامل ارتباط بيرسون؛ وتحليل الإنحدار البسيط *simple regression* باستخدام طريقة المربعات الصغرى؛ كما تم استخدام برنامج *Spss Version 15* في تحليل الإنحدار المتعدد بإدخال جميع المتغيرات واستخدام طريقة المربعات الصغرى، وقد استخدم الباحثون اختبار *t* المستقلة للمجموعات المستقلة *Independent t test* لمعرفة الفرق بين مصر وفرنسا في متغيرات الدراسة، وقد أوضحت النتائج الآتي :
١. فرنسا: وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين الإيرادات الضريبية وكلا من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون - الناتج المحلي الاجمالي - متوسط العمر المتوقع عن

الولادة - نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
٢. مصر: وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين الإيرادات الضريبية وكلا من الناتج المحلي الاجمالي - نسبة الفقر - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
في ضوء ذلك خلصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها: يتعين علي الإقتصاديات الناشئة ومنها مصر؛ أن تعمل علي ضمان الاستدامة المالية والبيئية والاجتماعية، بما يحقق توسيع فرص الحراك الاجتماعي التصاعدي وتحسين حياة الناس وفق الأبعاد التي تهمهم.
الكلمات المفتاحية: الجهد الضريبي - جودة التدابير الضريبية - معدل التغطية - الإنفاق الحكومي

مقدمة البحث

الإيرادات الضريبية هي أهم عنصر في الإيرادات المحلية ، وهي تنمو في الأهمية مع تطور الدولة، تقدم الضرائب ترياق لإعتماد البلدان النامية على التمويل الخارجي الميسر وتوفر الإعتماد المالي والإستدامة اللازمة لتعزيز النمو، كما تقوي الأداء الفعال للدولة وتعزز العقد الإجتماعي بين الحكومات والمواطنين، الضرائب تساعد أيضًا في بناء دول فعالة وخاضعة للمساءلة (OECD , 2008)
تقدر التحليلات الأولية فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية بحوالي ٢,٥ تريليون دولار سنويًا. سيتعين سد الكثير من فجوة التمويل هذه عن طريق زيادة استثمارات القطاع الخاص في الإستدامة، الأمر الذي يتطلب سياسات ضريبية مناسبة لخلق الحوافز السعيرية المطلوبة، ومع ذلك فإن البلدان النامية الأكثر إحتياجًا للإيرادات، بما في ذلك الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، غالبًا ما تواجه أشد التحديات في جباية الضرائب (World Bank , 2020) .

لايزال العديد من البلدان تكافح من أجل تحصيل عائدات كافية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، للوصول إلي تحقيق معدلات أعلى من الرفاه الاجتماعي، لذا يجب على البلدان التي تجمع ضرائب أقل من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي زيادة تحصيل إيراداتها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والشركات؛ هذا المستوى من الضرائب هو نقطة تحول مهمة لجعل الدولة قابلة للحياة ووضعها على طريق النمو المستدام (World Bank June 9, 2021).

مشكلة البحث

تسعي العديد من الدول النامية - ومن بينها مصر - إلى مواكبة العصر ، والذي يعنى بتحقيق الإستدامة فى جميع مناحى الحياة، وحيث أن معظم الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة باتت تدعم مسارات حكومات الدول النامية الرامية إلى تحسين الرفاه المجتمعيه والتخلص من الفقر على كافة المستويات، سواء عن طريق: النهوض بالتعليم، توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، تحسين ظروف المعيشة، توفير السكن اللائق، محاربة البطالة، تحسين مستوى دخل الفرد، تمكين المرأة، تحقيق المساواة بين الجنسين.

ومع استمرار تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي فى عام ٢٠١٨ حيث وصل إلى ٣,٦% ، وتراجعت فى عام ٢٠١٩ إلى ٢,٦% متأثراً بجائحة COVID-19 ، حيث أدى ضعف معدلات الاستثمار فى اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى تراجع إمكانيات النمو المحتملة، ويمثل تراكم الديون أحد مواطن القلق الذي قد يجعل من الصعب على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الاستجابة للتطورات السلبية، وتمويل الاستثمارات اللازمة لتعزيز النمو المستدام ، فكان من الضروري إجراء إصلاحات من أجل

تعزيز استثمارات القطاع الخاص ونمو الإنتاجية، لاسيما في البلدان منخفضة الدخل التي تواجه اليوم تحديات أكبر مما لاقتها في أوائل العقد الأول من القرن ٢١ (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٨).

كما تسعى حكومات الدول النامية إلى وضع إستراتيجيات تقوم علي توفير مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة - حيث أن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لتحقيق الرفاهية والارتقاء بالمجتمع ، وأن العمل على وضع برامج التنمية الاقتصادية الشاملة هو الهدف الرئيسي للدول المتقدمة والنامية على السواء - من أهم هذه الإستراتيجيات تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وإدارتها بشكل جيد.

ترتبط الضرائب ارتباطاً جوهرياً بالتنمية، حيث توفر الإيرادات التي تحتاجها الدول لتعبئة الموارد وتعزيز البنية التحتية الوطنية؛ هناك مفهوم خاطئ رئيسي وهو أن التنمية يمكن تمويلها بالكامل من خلال "اتخاذ إجراءات صارمة" بشأن الممارسات الضريبية مثل تآكل القاعدة وتحويل الأرباح ؛ وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ ، يبلغ إجمالي الإيرادات المفقودة بسبب تآكل القاعدة وتحويل الأرباح حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي - وهو مبلغ كبير ولكنه غير كافٍ تقريباً لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحسين الرفاه المجتمعي؛ علاوة على ذلك من المحتمل ألا تعود هذه الإيرادات إلى تلك البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى أموال للتنمية. (UN report , 2019)

وتظهر أرقام المؤسسات الدولية أن إجمالي مساعدات التنمية علي مستوى العالم تبلغ ١٣٠ مليون دولار سنوياً، يذهب ٢٧ مليون دولار منها لإفريقيا بينما تخسر الأخيرة وحدها ٩٠ مليون دولار سنوياً نتيجة الممارسات الضريبية الخاطئة، حيث تتنافس هذه الدول لإعطاء محفزات ضريبية أكبر للإستثمار الأجنبي المباشر، ما يضيف مصدر هدر آخر يضعف من قدرة هذه الدول على توفير التمويل لإغراض التنمية (الخالدي , ٢٠١٩).

وقدر معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الإقتصادية أن العالم يخسر سنوياً من التجنب الضريبي ٥٠٠ بليون دولار، كما قدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD أن حجم التهرب الضريبي الدولي عالمياً يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٤٠ مليار دولار سنوياً ، مما استوجب معه الإتجاه نحو الشراكة متعددة الأطراف من خلال التبادل الآلي للمعلومات الضريبية بدلاً من تبادل المعلومات حسب الطلب، ونظراً لإن الدول النامية هي في العادة أكثر تأثراً من الدول المتقدمة بفقدان عوائدها الضريبية بسبب ضعف أوضاعها الإقتصادية، لذا تحاول منظمة OECD أن تخرط الدول النامية بأجندة الضريبة العالمية لتتأكد من مساعدتهم في احتياجاتهم نحو التنمية المستدامة وتحسين الرفاه المجتمعية لشعوبهم.

أسئلة البحث

- ما إمكانية أن تمثل الإيرادات الضريبية محوراً هاماً لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي ؟
وينبثق من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية منها :
١. إلي إي مدي يمكن أن يؤدي تحسين تعبئة الإيرادات الضريبية إلي تحقيق معدلات أعلى للتنمية المستدامة في مصر وفرنسا ؟
 ٢. إلي إي مدي التباين في حجم الإيرادات الضريبية بين مصر وفرنسا يمكن أن ينعكس علي مستوي التنمية المستدامة ؟

أهداف البحث

- ١- تحليل دور الإيرادات الضريبية في تحقيق معدلات أعلى للتنمية المستدامة في مصر وفرنسا.
- ٢- دراسة التباين في حجم الإيرادات الضريبية بين مصر كنموذج لدولة نامية ، وفرنسا كنموذج لدولة متقدمة وانعكاساته علي مستوى التنمية المستدامة.

فروض البحث

لما كان هدف البحث دراسته دور الإيرادات الضريبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل من مصر وفرنسا فأن البحث يقوم على اختبار مدى صحة الفروض التالية:

الفرض الاول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الإيرادات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر وفرنسا.

الفرض الثاني: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر وفرنسا.

محدود البحث

الحدود الزمنية: قمنا في بحثنا بالتركيز على الفترة الزمنية من سنة ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠ ، حيث تمكنا السلاسل الزمنية من إجراء التحليل الوصفي المقارن بين مصر وفرنسا ، كما ان هذه الفترة ستكون كافية للوقوف على طبيعه المتغيرات واستخلاص دلالاتها.

الحدود المكانية: قام الباحثون بدراسة الإيرادات الضريبية في مصر- كنموذج لدولة نامية- وفعاليتها في توفير الموارد المالية لتحقيق التنمية المستدامة, مع مقارنة ذلك مع الدول المتقدمة في الإتحاد الأوروبي مثل فرنسا ، للأستفادة من تجارب هذه الدول.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي (المقارن) منها: اختبار ت للمجموعات المستقلة Independent t test لتحليل التباين بين مصر وفرنسا وفقا لمتغيرات الدراسة، كذلك تم الإستعانة ببيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من (٢٠١١ - ٢٠٢٠) ؛ وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وتم إستخدام تحليل الأنحدار البسيط simple regression لإختبار صحة فروض الدراسة.

أهمية البحث

تكمن اهمية هذا البحث في تسليط الضوء على اداه من اهم ادوات السياسه الماليه للدوله وهى الضرائب ودراسه تأثير احد مخرجات النظام الضريبي وهى الإيرادات الضريبية لمساعدته الدوله الناميه (مصر) لتحقيق أهدافها الإنمائية ، وزيادة قدرتها علي تحسين الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية والبيئة لمواطنيها.

المصطلحات والمفاهيم

الجهد الضريبي "Tax effort": أي أن نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات الضريبية المحتملة ليست منخفضة؛ مما يستوجب معه العمل علي زيادة هذه الإيرادات (Torgler, B., 2011)

جودة التدابير الضريبية: في بعض الدول قد تعني تدابير لزيادة الإيرادات عن طريق فرض ضرائب إضافية بسهولة بحيث يتمكن دافعو الضرائب الممتثلون من معالجة التشوّهات والتفاوتات القائمة ؛ على العكس من ذلك ففي دول أخرى تشمل التدابير تقليل الإعتماد على الضرائب التجارية . (Candau, F., Le Cacheux, J. (2017)).

معدل التغطية % : نسب مساهمة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي إيرادات العامة (Candau, F., Le Cacheux, J. (2017))

الدراسات السابقة

١- عبد الحميد, عفيف (٢٠١٤). " فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٢) " ، حيث أبرز الباحث دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، مع تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية للأهداف المنوطة بها، ثم قام بعرض تقييم السياسة الضريبية في الجزائر ومعرفة مدى فعاليتها في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتوصلت الدراسة إلي: أن السياسة الضريبية تساهم بشكل فعّال في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، فكما إنها تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الأعباء العامة للدولة، فإنها تلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الإقتصادي ومعالجة مختلف الإختلالات الإقتصادية مثل التضخم والكساد، إضافة إلى مساهمتها في التوزيع العادل للدخول ورفع القدرة الشرائية والانحياز إلى الطبقات الأقل دخلاً، وكذا حماية البيئة والحد من التلوث.

٢ عبد الرحمن، محمود (٢٠١٤). "تأثير التهرب الضريبي على التنمية المستدامة في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التهرب الضريبي على التنمية المستدامة في الأردن في جميع مجالاتها (الصحية - التعليمية - الإجتماعية - الإقتصادية - الثقافية - الأمنية -..... الخ)، وتوصلت الدراسة إلى: هناك تأثير سلبي ومدمر للتهرب الضريبي على التنمية المستدامة في الأردن، حيث يؤدي التهرب الضريبي إلى تدني مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وتدني مستوى المعيشة للمواطنين، هذا بالإضافة إلى دور التهرب الضريبي في إضعاف بنية الدولة وركائزها السياسية والإقتصادية والأمنية، كما أن أسباب التهرب الضريبي جزء منها يعزى لأصحاب رؤوس الأموال، والجزء الآخر يعزى للجهات الحكومية، والمتعلقة بسياساتها وتشريعاتها وقوانينها المالية والإقتصادية والسياسية والمجتمعية.

٣- **Michael Keen, Joel Slemrod , (2017) . " Optimal tax administration "**، هدفت هذه الدراسة إلى وضع مقياس موجز لأثر التدخلات الإدارية على مرونة تحصيل إيرادات الضرائب، وكذلك الإستجابة السلوكية لهذه التدخلات من قبل منشآت الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى: - ضرورة التوازن الأمثل بين السياسة الضريبية والتدابير الإدارية من أجل تقليل فجوة عدم الإلتزام من قبل الممولين، إلى جانب العمل على تخفيض تكاليف الإدارة، وذلك من خلال توافر دليل لتنفيذ هذه السياسات. - تغيرات سعر الضريبة يؤثر على مرونة الدخل الخاضع للضريبة، مما ينعكس على الأستجابة السلوكية للممولين، حيث يسعى البعض إلى إخفاء بعض الإيرادات الخاضعة للضريبة، وبالتالي تفقد الضريبة قيمتها الإجتماعية وتقل مساهمتها في الإنفاق العام.

٤- **Shim, Chung jin ;Kim, Yu- Chan , (2017) . "The Function of Tax Administration and Conceptual Framework",Korea Tax**

Research Forum، هدفت هذه الدراسة إلي: تعزيز كفاءة وظيفة إدارة الضرائب الوطنية بكوريا الجنوبية، من خلال توفير معلومات مفيدة لدافعي الضرائب وغيرهم من الوكالات الإدارية المهتمه بشئون الضرائب بما يحقق مبادئ "العدالة والكفاءة والشفافية"، إلي جانب الإهتمام بتوسيع دور لجنة الإشراف أو الإدارة الخارجية اللازمة لأغراض الرقابة، بهدف زيادة الثقة في الإدارة الضريبية لتحقيق الضرائب العادلة، وتوصلت هذه الدراسة إلي: على الرغم من ازدياد إيرادات الضريبة الإجمالية، إلا أن معدل نمو إيرادات الضريبة السنوي يتناقص وتتزايد حالات التهرب الضريبي، لأن العديد من دافعي الضرائب وأصحاب المصلحة الخارجيين ليسوا على دراية بالوظيفة الإجتماعية للإدارة الوطنية للضرائب ، ويرجع ذلك إلي أن محتويات الموقع الإلكتروني الخاص بوظيفة الإدارة الضريبية الوطنية غير مؤكدة، كما أن الإطار المفاهيمي لوظيفة الإدارة الضريبية لا يتم توصيله بشكل صحيح إلى أصحاب المصلحة.

5-Ioana-Laura Țibulcă,(2021) . "The impact of the COVID-19 pandemic on tax revenues in the EU "

هدفت الدراسة إلى تقديم توقعات دقيقة ومحدثة للإيرادات الضريبية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، حتي تستطيع الحكومات مواجهة الآثار الإقتصادية السلبية الناتجة عن جائح COVID-19 ، أظهرت نتائج الدراسة: انخفاضاً في الإيرادات الضريبية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، تلاه توقعات بانتعاش طفيف في عام ٢٠٢٢ لمعظم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وحتى لو كانت معظم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي يتعافون بحلول عام ٢٠٢٢، فلن يكونوا قادرين على تحقيق نفس المستويات الإقتصادية للنشاط كما في عام ٢٠١٩ قبل بدء الأزمة الصحية .

الإطار النظري

يستخدم صانعو السياسة الضريبية Tax Policy Makers نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمقارنة الإيرادات الضريبية من سنة إلى أخرى لأنها تقدم مقياساً أفضل لارتفاع الإيرادات الضريبية وانخفاضها مقارنة بالمبالغ البسيطة، كنسبة مئوية؛ ترتفع الإيرادات الضريبية وتتنخفض بشكل عام أسرع من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن النسبة يجب أن تظل ثابتة نسبياً باستثناء التقلبات الشديدة في النمو.

قام الباحثون بإجراء بعض التحليلات الإقتصادية في كل من مصر وفرنسا؛ وذلك من خلال تتبع نسب مساهمة الإيرادات الضريبية إلي إجمالي إيرادات الدولة وتطور هذه الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات زمنية متتالية.

أولاً: الإيرادات الضريبية في مصر:

تشكل عائدات الضرائب الحكومية أهم مصدر للموارد المحلية لجمهورية مصر العربية، كما إنها تتمتع بأهمية نسبية كبيرة بالنسبة للإيرادات العامة للدولة؛ حيث تصل معدلات تغطية الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة إلي نسب مرتفعة، بينما تمثل إيرادات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسب منخفضة مقارنة بالمستوي الذي حدده البنك الدولي - أقل من ١٥٪ - ليكون نقطة تحول مهمة لجعل الدولة قابلة للحياة ووضعها على طريق النمو.

عند رصد التطورات التي حدثت في الإيرادات العامة والضريبية لمصر نتيجة للإصلاحات التي تمت، يتضح أن هناك علاقة طردية بين كلاً من الإيرادات الضريبية مع الإيرادات العامة؛ مع اعتماد الدولة المصرية علي الإيرادات الضريبية في المقام الأول لتمويل موازنتها.

فيما يلي جدول يوضح تطور هيكل إيرادات الدولة المصرية الضريبية وغير الضريبية، مع حساب نسب مساهمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي إيرادات الدولة (معدل التغطية)، وعرض إيرادات الضرائب % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢

جدول رقم (١): تطور هيكل الإيرادات العامة والضريبية ونسب إيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠١٢ : ٢٠٢٢

الأرقام (بالمليار جنية)					
السنوات	إجمالي إيرادات	الإيرادات الضريبية	الضرائب إلى إجمالي الإيرادات (%)	الإيرادات غير الضريبية	إيرادات % الضرائب الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٥٠,٣٢	٢٥١,١٢	٧١,٧	٩٩,٢	١٢,٣٨%
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٥٦,٧٩	٢٦٠,٢٩	٥٧,٠	١٩٦,٥	١٣,٥٠%
٢٠١٥/٢٠١٤	٥٤٨,٦٣	٣٦٤,٢٩	٦٦,٤	١٨٤,٣٤	١٢,٥٠%
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٢٢,٢٨	٤٢٢,٤٣	٦٧,٩	١٩٩,٨٥	١٣,٠٠%
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٤٩,٢	٤٦٢	٧١,٢	١٨٧,٢	١٣,٣٠%
٢٠١٨/٢٠١٧	٨٢١,١	٦٢٩,٣	٧٦,٦	١٩١,٨	١٤,٢٠%
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٧٦,٦	٧٥٩,٩	٧٧,٨	٢١٦,٧	١٣,٨٠%
٢٠٢٠/٢٠١٩	١,١٣٤,٤	٨٥٦,٦	٧٥,٥	٢٧٧,٨	١٢,٧٠%
تقديرات ٢٠٢١/٢٠٢٠	١,٣٩٨,٠	١١٥٧	٨٢,٨	٢٤١	١٤,١٠%
تقديرات ٢٠٢٢/٢٠٢١	١,٢٤٩	١٠٢٨	٨٢,٣	٢٢١	١٤,٥٠%

المصدر: بيانات وزارة المالية المصرية

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS?locat>

عند رصد التطورات التي حدثت في الإيرادات العامة والضريبية لمصر نتيجة للإصلاحات التي تمت، يتضح أن هناك علاقة طردية بين كلاً من الإيرادات الضريبية مع الإيرادات العامة؛ مع اعتماد الدولة المصرية علي الإيرادات الضريبية في المقام الأول لتمويل موازنتها.

في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، بلغت الإيرادات الحكومية قرابة ١,٣٩٨ مليار جنيه مصري (مقابل ٨٦,٨٩ مليار دولار أمريكي)؛ كما بلغت أعلى قيمة لمعدل تغطية الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة (٨٢,٨%)، وجاء معظم تمويل الموازنة العامة للدولة من الضرائب العامة وضريبة القيمة المضافة بنحو ٤٩٧ مليار و ٣٩١ مليار جنيه (OECD , 2020).

كانت نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ (١٤,١٠%) وهي تقل بمقدار ٠,١ نقطة عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ التي بلغت (١٤,٢٠%) والتي تمثل أعلى نسبة ضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢ : ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ بمقدار ٠,٤ نقطة عن العام السابق لتصل إلي (١٤,٥%) (World Bank , 2020) .

ثانياً: الإيرادات الضريبية في فرنسا:

تأتي الإيرادات الضريبية في فرنسا من أنواع مختلفة من الضرائب؛ تمثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة معظم إيرادات الدولة الفرنسية، تعتبر ضريبة القيمة المضافة مصدر من مصادر الإيرادات الرئيسية للحكومة الفرنسية ، في عام ٢٠١٢ بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة ١٣٧ مليار يورو، مقارنة بـ ١٤٥ ملياراً في عام ٢٠١٦. في عام ٢٠١٧ ، مثلت ضريبة القيمة المضافة ما يقرب من ٥٠ في المائة من عائدات الضرائب التي تجمعها الدولة في فرنسا. ومع ذلك، فقد زادت أيضاً أنواع أخرى من

الضرائب في فرنسا، مثل ضريبة الدخل، التي ارتفعت من ٦٠ مليار يورو في عام ٢٠١٢ إلى ٧٣ مليارًا في عام ٢٠١٦. وبعد عام واحد، بلغ إجمالي عائدات ضريبة الدخل في فرنسا حوالي ٧٧,٦ مليارًا (Ioana-Laura Tîbulcă, 2021).

قدمت فرنسا مؤخرًا مشروع قانون جديد يخفض معدل الضريبة القياسي على الشركات في فرنسا، مما يمثل أول تخفيض منذ عام ١٩٩٣. وينص القانون على أن معدل الضريبة على الشركات الفرنسية للشركات الكبيرة سينخفض من ٣٣,٣٣٪ إلى ٢٥٪ خلال فترة خمس سنوات (٢٦,٥٪ في عام ٢٠٢١) (Valentine Sergon, 2021).

شهدت بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية زيادة في العبء الضريبي منذ منتصف الستينيات من بينهم فرنسا، حيث ارتفع من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٥ إلى ٣٦٪ في عام ٢٠٠٥، وزاد عبء بلدان الاتحاد الأوروبي بنحو ١٢ في المائة نقاط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، بذلت دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية جهودًا للسيطرة على الزيادة في العبء الضريبي: فقد تباطأ معدل الضريبة خلال التسعينيات وانخفض بشكل طفيف منذ عام ٢٠٠٠؛ ولكن لا تزال فرنسا من بين دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي يكون معدل الضريبة فيها أعلى، تشكل الضرائب ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣٧٪ في المتوسط في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. في عام ٢٠٠٥ بلغ المعدل الإجمالي للضمان الاجتماعي والضرائب على متوسط الأجور ٧١,٣٪ من إجمالي الراتب، وهو أعلى معدل في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD, 2018).

احتلت فرنسا المرتبة الثانية من بين ٣٧ دولة في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من حيث نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩. في عام ٢٠١٩، كان لدى فرنسا ضريبة على الناتج المحلي الإجمالي بلغت هذه النسبة ٤٥,٤٪ مقارنة

بمتوسط OECD البالغ ٣٣,٨٪، بينما في عام ٢٠١٨، احتلت فرنسا المرتبة الأولى من بين ٣٧ دولة في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من حيث نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (OECD, 2019).

فيما يلي جدول يوضح تطور هيكل الإيرادات العامة بفرنسا الضريبية وغير الضريبية، مع حساب نسب مساهمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي إيرادات العامة (معدل التغطية)، وعرض إيرادات الضرائب % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢:

جدول رقم (٢): تطور الإيرادات العامة والضريبية ونسب إيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالجمهورية الفرنسية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢

الأرقام (بالمليار يورو)					
السنوات	إجمالي الإيرادات	الإيرادات الضريبية	الضرائب إلى إجمالي الإيرادات (%)	الإيرادات غير الضريبية	إيرادات الضرائب % الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٢	١١٢٥,٢٤	٢٨٢	٢٥,٠٦	٨٤٣,٢٤	%٤٤,٣٦
٢٠١٣	١١٤٤,٠٤	٢٩٦	٢٥,٨٧	٨٤٨,٠٤	%٤٥,٣٧
٢٠١٤	١١٥٧,٧	٢٩١	٢٥,١٤	٨٦٦,٧	%٤٥,٤٥
٢٠١٥	١١٦١,٢	٢٩٢	٢٥,١٥	٨٦٩,٢	%٤٥,٢٨
٢٠١٦	١١٨٥,١٧	٣١٦	٢٦,٦٦	٨٦٩,١٧	%٤٥,٣٧
٢٠١٧	١٢٣٠,٠٦	٣١١	٢٥,٢٨	٩١٩,٠٦	%٤٦,١٠
٢٠١٨	١٢٦٠,٥٢	٣٢٦	٢٥,٨٦	٩٣٤,٥٢	%٤٥,٩٠
٢٠١٩	١٢٧٥,٠٦	٣٣٠	٢٥,٨٨	٩٤٥,٠٦	%٤٥,٤٠
تقديرات ٢٠٢٠	١١٩٥,٦٥	٣٢٧	٢٧,٣٥	٨٦٨,٦٥	%٤٥,٤٠
تقديرات ٢٠٢١	١٢٦٦,٥٩	٣٤٨,٠٩	٢٧,٤٨	٩١٨,٥٠	%٤٥,٤٠

Source: <https://www.statista.com/statistics/275316/government-revenue-and-spending-in-france>.

<https://data.oecd.org/tax/taxrevenue.htm>.

<https://www.statista.com/statistics/463817/tax-revenue-france>.

يبلغ معدل تغطية الإيرادات الضريبية إلي الإيرادات العامة للدولة في المتوسط حوالي ٢٥٪ ومن المتوقع زيادته إلي حوالي ٢٧٪ في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١؛ مما يدل علي إن الدولة الفرنسية لا تعتمد علي الإيرادات الضريبية في المقام الأول لتمويل موازنتها، حيث يقود الإقتصاد المتنوع في فرنسا السياحة والتصنيع والمستحضرات الصيدلانية. قامت الحكومة بخصخصة العديد من الشركات الكبيرة جزئيًا أو كليًا لكنها تحتفظ بحضور قوي في قطاعات مثل الطاقة والنقل العام والدفاع.

وجد تقرير إحصاءات الإيرادات السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن نسبة الضريبة إلي الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا انخفضت بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية من ٤٥,٩٪ في ٢٠١٨ إلي ٤٥,٤٪ في ٢٠١٩. وبين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، انخفض متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٣٣,٩٪ إلي ٣٣,٨٪. ارتفعت نسبة الضريبة إلي الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا من ٤٣,٤٪ في عام ٢٠٠٠ إلي ٤٥,٤٪ في عام ٢٠١٩. وخلال نفس الفترة، كان متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠١٩ أعلى قليلاً من متوسط عام ٢٠٠٠ (٣٣,٨٪ مقارنة بـ ٣٣,٣٪). خلال تلك الفترة، كانت أعلى نسبة ضرائب إلي الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا هي ٤٦,١٪ في عام ٢٠١٧، وأدناها كانت ٤١,٥٪ في عام ٢٠٠٩.

أظهرت المقارنة السابقة بين مصر وفرنسا؛ ارتفاع إيرادات الضرائب % من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا عن مصر، مما يعكس قدرة الدولة الفرنسية علي تحقيق الرفاه الإجتماعي لمواطنيها؛ من خلال إدارة الإيرادات العامة والضريبية بطريقة جيدة؛ وتخصيص

تلك الإيرادات لتغذية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة معدلات الإنفاق العام وتوسيع الرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين، مما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تحديات فرض وتحصيل الضرائب في الدول النامية:

تعاني العديد من الدول النامية بما يسمى الجهد الضريبي "Tax effort"، أي أن نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات الضريبية المحتملة - ليست منخفضة - مما يستوجب معه العمل علي زيادة هذه الإيرادات، ولكن هناك عدة تحديات تواجه الدول النامية في فرض الضرائب منها:

- ضعف الإدارات الضريبية: إن الإدارة الضريبية التي تعمل بشكل جيد أمر بالغ الأهمية للتعبيئة المحلية للموارد في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن العديد من الإدارات مزودة بموظفين مدربين تدريباً سيئاً والمسؤولين ذوي الأجور المنخفضة، لديهم هياكل لا تشجع على إتباع نهج متكامل لجميع الضرائب وما يفعلونه عدم تحقيق التوازن الصحيح بين تنفيذ قوانين الضرائب وخدمات دافعي الضرائب، لذا يجب العمل علي تصميم نظام ضريبي يأخذ في الإعتبار قدرة إدارة الضرائب على إدارته.
- انخفاض معنويات دافعي الضرائب، والفساد، وسوء الإدارة: تُظهر الأبحاث وجود علاقة كبيرة بين المعنويات الضريبية - إستعداد الناس لدفع الضرائب - والإمتثال الضريبي، كما ترتبط مستويات الفساد ارتباطاً وثيقاً بإنخفاض إيرادات الدولة، مثلها مثل سوء الإدارة وذلك يرجع إلي ضعف سيادة القانون، وعدم الاستقرار السياسي، لذا نجد إن مركزية تحصيل الضرائب كممارسة تعطي سلطة الدولة أهمية كبيرة لقضايا الحوكمة في تحصيل الضرائب (Torgler, B. (2011)).

- انتشار القطاعات "التي يصعب فرض ضرائب عليها" : بما في ذلك الشركات الصغيرة والمزارع الصغيرة والمهنيين، مهم بشكل خاص التركيز علي هذه القطاعات عندما تكون القدرات الإدارية والحوافز للإمتثال ضعيفة، إلي جانب القطاع غير الرسمي واسع النطاق في البلدان النامية - يساهم بحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط وقد يصل إلى ٦٠٪ في كثير من البلدان - يمكن القول إنها ليست المشكلة في حد ذاتها: لإن هناك من صغار المتداولين والمهنيين يكون دخلهم ومبيعاتهم أقل من أي حد ضريبي معقول، ولكن الخطر يكمن في حالات التهرب من قبل محترفين مؤهلين، بالإضافة إلي ذلك هناك فجوات في ضريبة القيمة المضافة (VAT) تصل إلي ٥٠-٦٠٪ في بعض البلدان النامية، مقارنة بـ ٧-١٣٪ في البلدان المتقدمة (OECD (2014)).
- التعامل مع ثروة الموارد الطبيعية: العديد من البلدان الغنية بالموارد تكافح من أجل تصميم وتنفيذ أنظمة مالية ليست شفافة فحسب، بل قادرة أيضًا على رفع مستوى الإيرادات العامة من مواردها الطبيعية والمعدنية، يفضل تطبيق أنظمة وسياسات مالية مماثلة في حالة الإكتشافات الحديثة لثروات الموارد الطبيعية في البلدان النامية.
- العوامل الجغرافية والتاريخية: مجموعة من العوامل الجغرافية أو التاريخية قد تؤثر على قدرة البلد على تحصيل الضرائب. الجزر الصغيرة ؛ على سبيل المثال ؛ أكثر قدرة على فرض الضرائب في الحدود من البلدان غير الساحلية ؛ البلدان في مرحلة ما بعد الصراع مع الإدارات الممزقة والقواعد الضريبية الهشة تواجه صعوبات خاصة في تعبئة الإيرادات المحلية، علي الرغم من ذلك تحرص بعض الدول بشكل خاص على ترسيخ سمعة "صديقة للمستثمر". التاريخ أيضا يلعب دورًا، مثل إرث التقاليد القانونية التي تعكس ماضيًا استعماريًا مختلفًا ومتنوعًا (OECD (2014)).

بالإضافة إلي هذه التحديات الداخلية، تؤثر البيئة الخارجية أيضًا على القدرة الضريبية: على سبيل المثال، لا تزال العديد من البلدان تعتمد بشكل كبير على عائدات الضرائب التجارية، ومع تحرير التجارة لم يعد يسمح لهم بفرض رسوم جمركية على الواردات والصادرات، مما يجبرهم على البحث عن مصادر أخرى لإسترداد عائدات الضرائب والجمارك. تحقيق التوازن الصحيح بين إستخدام الحوافز الضريبية لخلق جاذبية النظام الضريبي للإستثمار المحلي والأجنبي، وتأمين الإيرادات اللازمة للإنفاق العام، معضلة سياسية رئيسية أخرى. المنافسة بين الدول النامية على الإستثمار يمكن أن يطلق عليه "السباق نحو القاع" في تقديم أكثر معدلات الضرائب فائدة للمستثمرين الأجانب المحتملين تواجه البلدان النامية أيضًا تحديات في تصميم وتنفيذ تسعير تحويل فعال ونظم تبادل المعلومات ، وبشكل أعم في تحسين الشفافية. هذه القضايا يتم معالجتها من خلال عمل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية / مجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) والضرائب وتبادل المعلومات ((Candau, F., Le Cacheux, J. (2017)). عند دراسة التحديات التي تواجه البلدان النامية، من المهم أيضا التأكيد على إن زيادة الإيرادات ليست كافية في حد ذاتها لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الرفاه المجتمعي، وبالتالي فهي كذلك ليس المعيار الوحيد في تقييم الأنظمة الضريبية وأدائها، هناك معايير أخرى منها: كيفية توزيع الإيرادات الضريبية - لضمان المساواة ، وتعزيز الشمولية ومعالجة الضغوط الاجتماعية بشكل فعال - هو بنفس القدر من الأهمية، كما تتطلب التنمية المستدامة أيضًا تحليل الدور المحتمل للضرائب في تقليل الضرر البيئي أو الاستخدام غير المستدام للموارد.

طرق مواجهة تحديات فرض وتحصيل الضرائب في الدول النامية:

- **جودة التدابير الضريبية:** جودة التدابير الضريبية مهمة بقدر أهمية زيادة كمية الإيرادات، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، ففي بعض الدول قد تعني تدابير لزيادة الإيرادات عن طريق فرض ضرائب إضافية بسهولة بحيث يتمكن دافعو الضرائب الممتثلون من معالجة التثوهات والتفاوتات القائمة؛ على العكس من ذلك ففي دول أخرى تشمل التدابير تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية يمكن أن يحقق مكاسب هيكلية حقيقية تفوق صعوبات تحصيل الإيرادات قصيرة الأجل.
- **تعميق الإصلاح في مجالات الحوكمة والسياسات المؤسسية وسياسة الإقتصاد الكلي:** من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية لتوفير بيئة مواتية شاملة للإستثمار وتعبئة الموارد المحلية، مع توفير أدوات مبتكرة لتعبئة الموارد وتعزيز فعالية وكفاءة النظم الضريبية القائمة، بالإضافة إلى إصلاح قوانين محددة تحكم إستثمار الأموال العامة مثل: معاشات التقاعد العامة؛ الأموال والإحتياطيات الدولية للبنوك المركزية... الخ، مما يؤدي إلى إرتفاع معنويات دافعي الضرائب وزيادة الإمتثال الضريبي؛ وإنخفاض حالات التهرب الضريبي.
- **تسريع التكامل الإقليمي والدولي:** تلعب الشركات مع المنظمات الإقليمية والدولية دوراً مهماً في تعزيز الضرائب المحلية، خاصة من خلال تقديم المساعدة الفنية والمشورة الضريبية للبلدان النامية؛ إلى جانب المساعدة في حل بعض القضايا الهامة منها: تحديد تسعير تحويل فعال ونظم جيدة لتبادل المعلومات؛ والتغلب على مشكلات تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، كما يقدم المجتمع الدولي بعض المساعدات الإنمائية الرسمية لدعم تطوير الضرائب في البلدان النامية.

إجراءات البحث

ولما كانت الدراسة مقارنة بين مصر وفرنسا في دور الإيرادات الضريبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لذا تم اختيارهما كمجتمع للدراسة وتم تجميع البيانات الخاصه بالإيرادات الضريبية - كمتغير مستقل- وبعض المتغيرات التابعة التي تعكس أهداف التنمية المستدامة ؛ من بيانات البنك الدولي ، وذلك عن الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠ ، حيث تُمكننا السلاسل الزمنية من إختبار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي *Auutocorrelation* ، والتي تعرف بوجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة ، ولكي نقوم بتقدير معلمات النموذج خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) تم اختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة *Stationary* ، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي والاختبارات الإحصائية المناسبة منها: معامل الارتباط الخطي البسيط *Correlation Coefficient analysis* باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى إرتباط البيانات مع بعضها البعض؛ وتحليل الإنحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمعرفة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير الحادث في المتغير التابع؛ كما تم استخدام برنامج *Spss Version 15* في تحليل الإنحدار المتعدد بإدخال جميع المتغيرات واستخدام طريقة المربعات الصغرى، بالإضافة إلي استخدام اختبار *Independent t test* لمعرفة الفرق بين مصر وفرنسا في مجموعات المستقلة. وأخيرا تم التحقق من صحة فروض الدراسة بإستخدام معامل الارتباط البسيط *Simple Correlation coefficient* ؛ وتحليل الانحدار البسيط *simple regression*. لاختبار صحة الفرضيات وللإجابة على تساؤلات الدراسة.

نتائج الدراسة

استخدم الباحثون اختبار ت للمجموعات المستقلة Independent t test لمعرفة الفرق بين مصر وفرنسا في متغيرات الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك .
جدول(٣): دلالة الفروق بين مصر وفرنسا لمتغيرات الدراسة

مستوى الدلالة	قيمة Z	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	مجموعة المقارنة	
٠,٠١٧	٢,٦٣٧	٢,٠٥	٣,٨٦	١٠	فرنسا	انبعاثات ثاني اكسيد الكربون
		١,٠٣	١,٩٥	١٠	مصر	
٠,٠٠٠	٤٧,٧٥	١١١٠*١,٥٢	١٢١٠*٢,٦٨	١٠	فرنسا	الناتج المحلي الاجمالي
		١٠١٠*٤,٣٠	١١١٠*٢,٩٢	١٠	مصر	
٠,٣٧٠	٠,٩٢٠	٢٦,٠٧	٧٤,١٨	١٠	فرنسا	العمر المتوقع عند الولادة
		٢٢,٥٥	٦٤,١٦	١٠	مصر	
٠,١٢٣	١,٦١٩	٠,٠٥	٠,٠٤	١٠	فرنسا	نسبة عدد الفقراء
		١,٢٧	٠,٦٩	١٠	مصر	
٠,٩٢٤	٠,٠٩٦	٤٣,١٣	٨١,٨٣	١٠	فرنسا	نسبة الملحقين بالمدارس الابتدائية
		٤٤,١٧	٨٣,٧٢	١٠	مصر	
٠,٠٠٧	٣,٠٥٤	٤,٨١	٩,١١	١٠	فرنسا	الانفاق الصحي الجاري
		٢,١٥	٤,٠٣	١٠	مصر	
٠,٠٠٠	٥,٧٥٣	١٩٧٣,٠٨	٣٧٠٨,٢٢	١٠	فرنسا	نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري
		٦٥,٠٣	١١٧,٠٣	١٠	مصر	
٠,٠٠٠	٤٦,٤٦٣	٢٤٩٦,٦٢	٤٠٣١٦,٢٠	١٠	فرنسا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
		٤١٥,٣٠	٣١٢٩,٤٩	١٠	مصر	
٠,٠٠٠	٤,٥٤٧	٧,٤٠	٢٠,٩٥	١٠	فرنسا	الايادات الضريبية
		٦,٨٣	٦,٤٦	١٠	مصر	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً علي نتائج الإختبارات الإحصائية

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود فرق دال احصائياً بين مصر وفرنسا في انبعاثات ثاني اكسيد الكربون والنتاج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والانفاق الصحي الجاري، ونصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري والايرادات الضريبية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١ لصالح فرنسا. في حين لا يوجد فرق بينهما في متوسط العمر المتوقع عن الولادة، و نسبة عدد الفقراء، ونسبة الملحقين بالمدارس الابتدائية. اختبار فروض الدراسة:

اختبار صحة فرض الدراسة الاول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الإيرادات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر وفرنسا.

وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط Simple Correlation coefficient والذي من خلاله يتم تحديد وجود علاقة من عدمها واتجاهها ودلالة الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل في الإيرادات الضريبية (العائد من الضرائب) والمتغير التابع المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والجدول التالي يوضح ذلك :

متغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتغير
تابع	انبعاثات ثاني اكسيد الكربون
تابع	الناتج المحلي الاجمالي
تابع	متوسط العمر المتوقع عن الولادة
تابع	نسبة الفقر
تابع	نسبة الملحقين بالمدارس الابتدائي
تابع	الانفاق الصحي الجاري
تابع	نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري
تابع	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
مستقل	الايرادات الضريبية

جدول (٤): قيمة معاملات الارتباط بين المتغير المستقل الإيرادات الضريبية والمتغيرات التابعة

الإيرادات الضريبية			
اجمالي	مصر	فرنسا	
**٠,٧٠٩	٠,٥٤٦	*٠,٧٥٤	انبعاثات ثاني اكسيد الكربون
**٠,٨٤٦	**٠,٨٧٩	*٠,٦٩٤	الناتج المحلي الاجمالي
*٠,٥٠٧	٠,٣٦٠	**٠,٩٨٤	متوسط العمر المتوقع عن الولادة
**٠,٦٣٢-	*٠,٦٨٦-	٠,٣٩٩	نسبة الفقر
٠,٣٢٨	٠,٥٤٣	*٠,٧٤٦	نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية
**٠,٧٨٧	*٠,٧٢٧	*٠,٧٤٨	الانفاق الصحي الجاري
**٠,٨٠٥	*٠,٧٣٦	*٠,٧٥٥	نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري
**٠,٨٤٢	**٠,٨٥١	*٠,٦٥٩	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

** : دال عند ٠,٠١

* : دال عند ٠,٠٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً علي نتائج الإختبارات الإحصائية يتضح من بيانات الجدول السابق

- وجود فرق بين فرنسا ومصر في العلاقة بين الإيرادات الضريبية وكلا من انبعاث ثاني اكسيد الكربون ومتوسط العمر المتوقع عن الولادة، ونسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية حيث توجد علاقة بينهما في فرنسا بينما في مصر لا توجد علاقة بينهما .
- وجود فرق بين فرنسا ومصر في العلاقة بين الإيرادات الضريبية ونسبة الفقر حيث لا توجد علاقة بينهما في فرنسا بينما في مصر توجد علاقة بينهما .
- فرنسا: وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائياً بين الإيرادات الضريبية وكلا من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون - الناتج المحلي الاجمالي - متوسط العمر المتوقع عن الولادة - نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، عند مستوى

دلالة ٠,٠٥ و ٠,٠١ حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (٠,٦٩٤, ٠,٩٩٥) ، في حين لا توجد علاقة دالة احصائياً بين باقي المتغيرات التابعة والمتغير المستقل الإيرادات الضريبية .

- مصر: وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائياً بين الإيرادات الضريبية وكلا من الناتج المحلي الاجمالي - نسبة الفقر - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري-نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، عند مستوى دلالة ٠,٠٥ و ٠,٠١ حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (٠,٦٨٦, ٠,٨٧٩) ، في حين لا توجد علاقة دالة احصائياً بين باقي المتغيرات التابعة والمتغير المستقل الإيرادات الضريبية .
- ومما سبق اتضح صحة فرض الدراسة القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الإيرادات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر وفرنسا .

اختبار صحة فرض الدراسة الثاني : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر وفرنسا .

للتحقق من صحة فرض الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط simple regression جدول (٥): معايير جودة نموذج إنحدار المتغير المستقل على المتغير التابع في مصر

النموذج	المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار ف
١	الناتج المحلي الاجمالي	العائد من الضرائب	٥,٦١٨	٠,٨٧٩	٠,٧٧٣	٠,٧٤٥	*٢٧,٢٦
٢	نسبة الفقر	العائد من الضرائب	-	٠,٦٨٦	٠,٤٧٠	٠,٤٠٤	*٧,٠٩٩

٣	الانفاق الصحي الجاري	العائد من الضرائب	٠,٢٦٩	٠,٧٢٧	٠,٥٢٩	٠,٤٧٠	*٨,٩٨٠
٤	نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري	العائد من الضرائب	٧,١٠٧	٠,٧٣٦	٠,٥٤٢	٠,٤٨٤	*٩,٤٥٣
٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	العائد من الضرائب	٥٢,٥١	٠,٨٥١	٠,٧٢٥	٠,٦٩١	*٢١,٠٨

المصدر: اعداد الباحث في ضوء تحليل البيانات * : دالة عند ٠,٠٥

يتضح من بيانات الجدول السابق

= وجود اثر دال احصائيا للايرادات الضريبية على كلا من (الناتج المحلي الاجمالي - نسبة الفقر - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الناتج المحلي) عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، وان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت على الترتيب (٠,٧٤٥ ، ٠,٤٠٤ - ٠,٤٧٠ - ٠,٤٨٤ - ٠,٦٩١) أي أن الايرادات الضريبية يفسر ٧٤,٥% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي، وتفسر ٤٠,٤% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الفقر، وتفسر نسبة ٤٧,٠% من التغيرات التي تطرأ على الانفاق الصحي الجاري، وتفسر نسبة ٤٨,٤% من التغيرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري، وتفسر نسبة ٦٩,١% من التغيرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الناتج المحلي، كما ان النماذج معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ما يدل على تطابق البيانات وجودة النموذج.

= معنوية معامل انحدار الايرادات الضريبية على المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الاجمالي - نسبة الفقر - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، حيث ان التغير في

قيمة الإيرادات الضريبية بمقدار قيمة معامل الانحدار بسبب تغير في قيمة المتغيرات التابعة بمقدار الوحدة الواحدة.

جدول (٦) : معايير جودة نموذج إنحدار المتغير المستقل على المتغير التابع في فرنسا

النموذج	المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	قيمة اختبار ف
	انبعاث ثاني أكسيد الكربون	العائد من الضرائب	٠,٣٦١	٠,٧٥٤	٠,٥٦٩	٠,٥١٥	*١٠,٥٤
١	الناتج المحلي الإجمالي	العائد من الضرائب	٢,٤٧	٠,٦٩٤	٠,٤٨٢	٠,٤١٧	*٧,٤٣
٢	متوسط العمر المتوقع عن الولادة	العائد من الضرائب	٦,٠٠٤	٠,٩٨٤	٠,٩٦٩	٠,٩٦٥	*٢٤٧,١
٣	نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية	العائد من الضرائب	٧,٥٣	٠,٧٤٦	٠,٥٥٧	٠,٥٠٢	*١٠,٠٥
٤	الانفاق الصحي الجاري	العائد من الضرائب	٠,٨٤١	٠,٧٤٨	٠,٥٥٩	٠,٥٠٤	*١٠,١٥
٥	نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري	العائد من الضرائب	٣٤٨,٦	٠,٧٥٥	٠,٥٧٠	٠,٥١٦	*١٠,٦١
٦	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	العائد من الضرائب	٣٨٤,٨	٠,٦٥٩	٠,٤٣٤	٠,٣٦٣	*٦,١٣

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل البيانات * : دالة عند ٠,٠٥

يتضح من بيانات الجدول السابق

= وجود اثر دال احصائيا للايرادات الضريبية على كلا من (انبعاث ثاني اكسيد الكربون - الناتج المحلي الاجمالي - متوسط العمر المتوقع عن الولادة - نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ، وان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت على الترتيب (٠,٥١٥ - ٠,٤١٧ - ٠,٩٦٥ - ٠,٥٠٢ - ٠,٥٠٤ - ٠,٥١٦ - ٠,٣٦٣) أي أن الايرادات الضريبية تفسر ٥١,٥% من التغيرات التي تطرأ على انبعاث ثاني اكسيد الكربون، وتفسر نسبة ٤١,٧% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي، وتفسر نسبة ٩٦,٥% من التغيرات التي تطرأ على متوسط العمر المتوقع عن الولادة ، وتفسر نسبة ٥٠,٢% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية، وتفسر نسبة ٥٠,٤% من التغيرات التي تطرأ على الانفاق الصحي الجاري، وتفسر نسبة ٥١,٦% من التغيرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري، وتفسر نسبة ٣٦,٣% من التغيرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما ان النماذج معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ما يدل على تطابق البيانات وجودة النموذج.

= معنوية معامل انحدار الايرادات الضريبية على المتغيرات التابعة (انبعاث ثاني اكسيد الكربون - الناتج المحلي الاجمالي - متوسط العمر المتوقع عن الولادة - نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية - الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الانفاق الصحي الجاري - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، حيث ان التغير في قيمة الايرادات الضريبية بمقدار قيمة معامل الانحدار يسبب تغير في قيمة المتغيرات التابعة بمقدار الوحدة الواحدة.

القرار: تم قبول الدراسة القائل **يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الإدارة الضريبية وتحقيق الرفاة المجتمعية في مصر وفرنسا.**

التوصيات

وفي ضوء ذلك خلصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها:

1. يتعين علي بلدان الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ذات النظم الضريبية الراسخة ؛ أن تعمل علي ضمان الاستدامة المالية والبيئية والاجتماعية ، بما يحقق توسيع فرص الحراك الاجتماعي التصاعدي وتحسين حياة الناس وفق الأبعاد التي تهمهم ؛ مع ضمان ترجمة هذه الفرص إلى نتائج رفاهية للمجتمع بأسره ، بما في ذلك أولئك الذين هم في أسفل توزيع الدخل ؛ والحد من التفاوتات .
2. وضع نظام ضريبي بيئي عادل ومحفز للاستثمار في تكنولوجيات الإنتاج النظيف ومشاريع الحد من تلوث البيئة واقتصاد الطاقة .
3. بناء قدرات الإدارات الضريبية فيما يتعلق بالسياسة الضريبية الدولية وتسعير التحويل وتبادل المعلومات لمواجهة التحديات الناشئة من العولمة ، بما في ذلك ضرائب الشركات متعددة الجنسيات والتهرب الضريبي الدولي.
4. مواجهة تآكل القاعدة الضريبية من خلال تحسين الشفافية والوضوح في الحكم والإدارة ، وإدارة الحوافز الضريبية والمعاملة الضريبية التفضيلية.
5. إشراك المجتمع المدني وجمعيات الأعمال في المساومة الضريبية الفعالة لزيادة الضرائب والامتثال وتوضيح الروابط بين الضرائب والنفقات.
6. إتاحة مجموعات بيانات متنسقة ومفصلة عن تحصيل الإيرادات المحلية للجمهور، والسماح لمناقشة السياسات وخطط الإصلاح.

مقترحات

1. استحداث ضرائب الممتلكات، وضرائب الثروة الأخرى (مثل الضرائب علي التراكات والهبات) في الأجل الطويل، والمكوس علي سلع كمالية معينة، وخاصة في غياب ضريبة فعالة علي الدخل الشخصي، وذلك بهدف زيادة الحصيلة الضريبية.
2. تطوير الإدارة الضريبية والجمركية مع استحداث نظام "خدمة العملاء"، وتبسيط القواعد واللوائح، وتحسين الكوادر البشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات لتيسير أمثال المكلفين والحد من المعاملة التعسفية.

المراجع

- الخالدي، ذكاء مخلص (٢٠١٩). "إصلاح الأنظمة الضريبية والتطبيق السليم ضرورة لوقف الهدر في الدول النامية"، مجلة الحياة .
- السيد النجار، أحمد وآخرون (٢٠٠٥: الأسكندرية) . " دولة الرفاهية الإجتماعية " ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، الطبعة الأولى ، بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- عبد الحميد، عفيف (٢٠١٤) . " فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٢) ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف ١، الجزائر.
- عبد القادر، مصطفى محمود (٢٠١٦) . " الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة - إصلاح السياسة الضريبية في مصر " ، إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، العدد رقم "٢".

عطية, عبدالرحمن زيدان و الفلاحات, محمود فلاح (٢٠١٤). " تأثير التهرب الضريبي على التنمية المستدامة فى الأردن " , مجلة البحوث المالية والتجارية , كلية التجارة – جامعة بورسعيد, عدد ١, ص ٦٩:٩٠.

ناصر, مراد (٢٠٠٢). " فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر)", أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر.

OECD (2008a), Governance, Taxation and Accountability: Issues and Practices, DAC Guidelines and Reference Series, OECD, Paris, www.oecd.org/dac/governance-development/40210055.pdf.

IMF (2011), Resource Mobilisation in Developing Countries, International Monetary Fund, Washington, DC.

Torgler, B. (2011), "Tax morale and compliance. Review of evidence and case studies for Europe", Policy Research Working Paper, No. 5 922, TheWorld Bank, Washington, DC.

OECD (2013a), "Draft Principles to Enhance the Transparency and Governance of Tax Incentives for Investment in Developing Countries", OECD, Paris, www.oecd.org/ctp/tax-global/transparency-and-governance-principles.pdf.

Development Co-operation Report 2014 Mobilising Resources for Sustainable Development © OECD 2014

OECD (2014), "Tax revenues as a motor for sustainable development", in Development Co-operation Report 2014: Mobilising Resources for Sustainable Development, OECD Publishing, Paris.

Candau, F., Le Cacheux, J. (2017). Corporate income tax as a genuine own resource Retrieved from <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01847937/>

Michael Keen, Joel Slemrod , (2017) . " Optimal tax administration " , Journal of Public Economics 152, 133–142.

Shim, Chung jin ;Kim, Yu- Chan , (2017) . "The Function of Tax Administration and Conceptual Framework",Korea Tax Research Forum, KCI-Korean Journal Database , vol.17, no.3 pp. 7-36.

Ioana-Laura Țibulcă,(2021) . "The impact of the COVID-19 pandemic on tax revenues in the EU " , Department of Finance, Bucharest University of Economic Studies, Bucharest, RomaniaCorrespondenceioana.tibulca@fin.ase.ro, Received 23 Mar 2021, Accepted 08 Jul 2021, Published online: 02 Aug 2021.

DOI: <https://doi.org/10.1787/dcr-2014-11-en>

<https://www.mof.gov.eg/ar/posts/statistics>

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/4/14/17647

<https://www.statista.com/statistics/1247611/sources-of-government-budget-funding-in-egypt>

<https://www.expatica.com/fr/finance/taxes/a-guide-to-taxes-in-france-101156>

https://en.wikipedia.org/wiki/Taxation_in_France

<https://www.oecd.org/tax/revenue-statistics-france.pdf>

TAX REVENUE AS A DRIVER OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT - A COMPARATIVE STUDY BETWEEN EGYPT AND FRANCE

Samar Sh. M. Shaheen ⁽¹⁾; **Tarek A. Hammad** ⁽²⁾
and Amani A. Al-Bari ⁽²⁾

1) Egyptian Tax Authority 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

Tax revenues are essential for sustainable development because they provide governments with independent revenues to invest in development, reduce poverty, provide public services, etc., as well as increase the state's ability to respond to the needs of its citizens.

Several recent studies have confirmed that the contribution of tax revenues to OECD countries; On top of that is France; It has exceeded more than a third of the gross domestic product of these countries, while this rate reaches half in developing countries, including Egypt, which must work to increase tax income and face the challenges that impede doing so.

The study aimed to clarify the importance of the role of tax revenues in achieving the "welfare state", which means building market economies with a social dimension and integrated systems for community care. The researcher used the descriptive analytical approach and appropriate statistical tests to test the validity of the hypotheses and to answer the questions of the study.

The results are as follows:

1. France: there is a direct, statistically significant relationship between tax revenues and carbon dioxide emissions - GDP - life

expectancy at birth - primary school enrollment ratio - current health spending - per capita current health spending - per capita output gross domestic.

2. Egypt: There is a direct, statistically significant relationship between tax revenues and GDP - poverty rate - current health spending - per capita current health spending - per capita GDP.

In light of this, the study concluded several recommendations, the most important of which are: Emerging economies, including Egypt, should; To work to ensure financial, environmental and social sustainability, in order to expand opportunities for upward social mobility and improve people's lives according to the dimensions that concern them.

Key words: tax effort, quality of tax measures, coverage rate, government spending .